**موقع السلطة القضائية ما بين لبنان وإسرائيل الى أين؟!**

09-03-2023 | 00:00 **المصدر**: "النهار"

**البروفسور أمين عاطف صليبا\***

من الطبيعي أن أعذر كل مَن يتعجب من مقارنتي هذه، لأن غالبية [#الشعب](https://www.annahar.com/arabic/news/listing?tag=%d8%a7%d9%84%d8%b4%d8%b9%d8%a8) اللبناني أصبحت مُغيّبة قسراً عن خلفيات وبواطن ما يحصل للسلطة القضائية في لبنان، التي هي السلطة الدستورية وعلى عاتقها تقع حماية المواطن والإنسان من كل التعديات التي قد تطاوله من أي جهة. والواضح أن عمق المشكلة يكمن في أن الصراعات السياسية التي أُقحِمَ القضاء اللبناني فيها، قد زعزعت الثقة في هذه السلطة، التي لم يعد خافياً على أحد أن بعضها اختار السياسة على القانون وعلى ميزانه الذي لا يُخطىء في ما لو تنزّه عن الخلفيات السياسية. بكل أسف أقول إن الرأي العام ليس محبطاً من واقع القضاء اليوم في لبنان فحسب، بل أصبح مقتنعاً بأن عودة هيبة السلطة القضائية وصدقيتها بعيدة المنال، وهذا رأي شبه مُجمَع عليه وعلى كل المستويات. والسلطة السياسية تتفرج على ما وصل اليه التفكك في الجسم القضائي، حيث لا تُجدي المواقف الشاجبة لِما وصل اليه القضاء إن من داخله، أو من خارجه، لأن فقدان الثقة بالسلطة القضائية أصبح بدرجات عالية من القناعة، بحيث ينطبق عليها المثل العاميّ "فالج لا تعالج". لكن رغم ذلك نقول ان لا أمل بعودة لبنان الى جزء مما كان عليه إلّا بعودة هيبة القضاء وإبعاد السياسة عنه، وليتفضل المجلس النيابي بإقرار قانون يعطي هذه السلطة الإستقلالية مُبعداً عنها تدخّل السياسة، لأن القضاء سلطة من المفترض أن تكون غير منحازة وتُطبق القانون. بدأتُ بسلطة القضاء في وطني وأنا من واكبها منذ بداية سبعينات القرن المنصرم، وعاصرتُ هيبتها وابتعادها عن الفئوية من خلال علاقتي الوظيفية فيها وتنشّأت على مفاهيم كبار قضاتها، ولهذا أنا في حيرة من أمري! كل ذلك يحصل في لبنان والشعب صامت! ربما الصمت ناتج عن الواقع الذي يعيشه هذا الشعب لجهة انشغاله بتأمين العيش الكريم بعد سرقة جنى عمره ومدخراته! ربما لهذا السبب لم يعد يهتم بما يواجه القضاء من أزمات وصراعات وتعطّل العدالة وضياع حقوق الناس، بوجود سلطة سياسية لا تتردّد غالبيتها في أن يُحرَق لبنان بكامله شرط أن تبقى هي في مواقعها. للأسف لقد مرّت تجربة لم يطوِها النسيان بعد، وهي مسألة التمديد للواء عباس إبراهيم، وأنا على ثقة بأن غالبية الشعب اللبناني كانت مع التمديد، لكن الصراعات السياسية حالت دون ذلك، وبحجة عدم مخالفة القانون والدستور!!! بربّكم احترموا عقول الناس وكفى متاجرة بالدستور والقانون! وعلى هذا الأساس انتقل الى المقاربة مع ما يحصل في اسرائيل من تظاهرات في تل أبيب منذ اسبوع وسقوط العشرات من المتظاهرين بسبب تصدي الشرطة الاسرائيلية لأبناء جلدتهم، الذين تنادوا للنزول الى الشارع من أجل الحفاظ على هيبة السلطة القضائية، التي وإن كنا في حالة عداء مع الدولة الاسرائيلية، إلا انه لا يمكننا إلاَّ التنويه بهذا القضاء الذي سبق له ان أرسل الى السجن رئيس الدولة ورؤساء حكومات سابقين ووزراء، واليوم يسعى نتنياهو مع وزير العدل باريف ليفني وكامل حكومته الائتلافية من المتشددين واليمين المتطرف، الى تقويض السلطة القضائية وعلى رأسها المحكمة العليا، بحجة أن أعضاء المحكمة العليا مسيّسون ولديهم سلطة أعلى من تلك التي يتمتّع بها النواب. نعم، المحكمة العليا قوتها مستمدة من القانون الأساسي المعتمد في اسرائيل - كون لا دستور لها بالمعنى الشكلي - ولذلك يسعى نتنياهو من خلال القراءة الأولى للقانون الجديد المتعلق بالسلطة القضائية، الى أن يمنع المحكمة الإتحادية العليا من إبطال أي قانون يسنّه الكنيست، كما يتطرق القانون الى إعطاء الصلاحية للكنيست بصورة إستثنائية بمراجعة أحكام تلك المحكمة. هذا التعديل أعادني بالذاكرة الى بداية تسعينات القرن الماضي عند تحضيري لأطروحتي في القضاء الدستوري، حيث وجدت أن دولة جنوب افريقيا العنصرية سابقاً، كانت الوحيدة التي تُخضِع قرارات المحكمة الدستورية لرقابة البرلمان! إن تصميم نتنياهو على تمرير هذا القانون الجديد الذي يُقوِّض سلطة المحكمة الإتحادية يجعله يُدغدغ أحلام بعض الرأي العام الاسرائيلي من خلال السعي لإقرار قانون الإعدام بحق الارهابيين، الذي تمَّ التصويت عليه في القراءة الأولى، هذا القانون المُلغى في اسرائيل منذ 1954. فعلاً السياسة أينما وُجِدت تصطنع خططاً تُحقق أهدافها. لكن عندما يكون هناك شعب واعٍ يمكنه إحباط تلك الخطط، لأن عمق القضية في اسرائيل وانتفاضة الشعب لمواجهتها، تكمن في ما هو أبعد من الحد من صلاحيات السلطة القضائية، ليدخل في صلب قضية تسعى الغالبية في الكنيست الاسرائيلي لتحقيقها، وهي أن رئيس الحكومة لا يمكن عزله بحكم قضائي بسبب فساده أو أي جرم آخر، بل تنحصر هذه الصلاحية بالكنيست وبتصويت ثلاثة أرباع الأعضاء، ويُحصر العزل فقط عند إثبات العجز البدني أو العقلي. لذلك انتفض الشعب في اسرائيل دعماً للسلطة القضائية، وتحديداً للمحكمة العليا، لأن نتنياهو لا يزال قيد الملاحقة بسبب الفساد، ولذلك يسعى جاهداً لإقرار هذه القوانين، والشعب يواجهه.

أختم هذه المقالة لأسأل نفسي وكل الشعب اللبناني: أين نحن كشعب والذي هو وفق الدستور مصدر السلطات، مما يحصل في لبنان من تقويض للسلطة القضائية ومن عبثية تصرفات السلطة السياسية، والى متى نبقى متفرجين وساكتين عما لحِقَ بنا من مصائب وويلات، وانسداد الأفق والمصير المجهول لمستقبل أولادنا؟ ربما الجواب هو انقسامنا الذي أوصلنا الى ما نحن عليه، وسكوتنا سيقودنا الى ما هو أسوأ بكثير مما نحن فيه! هذا الانصياع والتسليم بالواقع ستكون تداعياته على مستقبل لبنان وشعبه خارج كل التصورات. فهل نحن بصممٍ قاتل لا نسمع نواقيس الخطر ونتلمَّس تهديد الكيان؟ فإن كنا كذلك نسألك يا رب أن تُعيننا في هذا الشهر الفضيل.

**\*رئيس هيئة الأركان في قوى الأمن الداخلي سابقا**